



الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات (2021-2025)

جمهورية العراق
وزارة الصحة

تشرين الأول (2020)

تمهيد

جمهورية العراق هي أحد الدول الموقعة على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتي تتبع وثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك "أهداف التنمية المستدامة" (الهدفان 3 و 5) التي تقرّ بتنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات باعتبارها "أحد حقوق الإنسان" والملتزمة "بتمكين الأزواج والأفراد من أن يقرروا بحرية وبمسؤولية عدد أطفالهم والمباعدة فيما بينهم، وأن يحصلوا على المعلومات والوسائل اللازمة للقيام بذلك ولضمان الخيارات المستنيرة مع إتاحة مجموعة كاملة من الوسائل الآمنة والفعالة".¹ وتلتزم حكومة العراق، ضمن هذا السياق، بتحسين صحة الأم، وتعترف بتنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات بوصفها عنصراً مهماً في الجهود المنصوص عليها في استراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الامهات والاطفال حديثي الولادة واليافعين (2016-2020).²

في حقيقة الأمر، إن تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات عبارة عن تداخل فعال يسرع المضي نحو تقليل وفيات الأمهات ووفيات الأطفال، بالإضافة الى تحسين صحة ورفاهية الامهات وأطفالهن. ومن خلال تحليل البيانات لعدة بلدان، يقدر أنه "مع كل زيادة بمقدار درجة مئوية في استخدام وسائل منع الحمل، ينخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 4.8 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية. وتنخفض وفيات الأطفال الرضع بنسبة 10%، وتنخفض الوفيات في الأعمار من 1 الى 4 سنة بنسبة 21% إذا تمت المباعدة بين الأطفال مباعدة امدها عامين.

بالإضافة الى ذلك، فإن تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات هو أيضاً تداخل فعال من حيث التكلفة. فقد بيّنت تقييمات برامج تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات في عدة بلدان، أن الاستثمار في تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات يحقق ادخارات فورية في تكاليف الرعاية الصحية الأخرى، مثل رعاية الحوامل ورعاية الامهات ورعاية الطفل والتحصين، وبعد ذلك بفترة قصيرة، يقلل من تكاليف الالتحاق بالمدرسة والتعليم. وحسب معهد جوتماشير فإنه: "مع كل دولار إضافي يُصرف على خدمات تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات فوق المستوى الحالي، سنخفض كلفة الرعاية خلال الحمل بمقدار 2.20 دولار

بالإضافة الى ذلك، تجلب تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات ادخارات إضافية في التكاليف على المدى المتوسط، من ضمنها الخدمات الاجتماعية مثل رعاية الطفل والالتحاق بالمدرسة ... الخ. والتي تتباين من بلد لآخر. وفضلاً عن هذه الادخارات الفورية والمتوسطة، تحقق تنظيم الاسرة / المباعدة بين الولادات عوائد من خلال خلق فرص تعليم أعلى للإناث وتحسين الصحة العامة للمرأة وزيادات في مشاركة وإيرادات القوة العاملة النسوية وتحسين صحة الطفل (الممتدة

حتى الأثر المتحقق في مجال تقليل وفيات الأطفال وما بعده) وزيادة رأس المال البشري وتعزيز إجمالي الناتج المحلي للفرد. وستؤثر العديد من هذه العوامل على النمو الاقتصادي. لقد قام مجموعة من الاقتصاديين بتطوير نموذج يأخذ في الاعتبار كل ما مر ذكره، لتقييم نسبة التكلفة والفائدة لتنظيم الأسرة، فوجدوا أن كل دولار يتم استثماره في مجال تنظيم الأسرة / المباشرة بين الولادات سيحقق فائدة قدرها 120 دولارا أمريكيا، مما يجعل تنظيم الأسرة / المباشرة بين الولادات تداخل تنموي يحقق أعلى العوائد الاقتصادية.

المقدمة

إن تنمية العراق معقدة وتواجه تحديات ناجمة عن مجموعة من التحديات المرتبطة بالسكان، بما في ذلك النمو السكاني المفرط والعدد الهائل للشباب الذين ينتقلون الى مرحلة البلوغ والهجرة المتزايدة الى المناطق الحضرية والاستيطان الحضري سريع النمو، والضغط المتزايد على الخدمات الحضرية وفرص التوظيف وضعف القدرات البيئية للمراكز الحضرية.

إذ كشفت المسوحات السابقة أن "معدل الخصوبة الكلي" يتراوح بين (3.6) و (4.2) طفل/إمرأة، وأن معدل خصوبة اليافعات لا يزال من بين أعلى المعدلات في المنطقة (1000/70 فتاة يافعة).

وبالنظر لما ورد في أعلاه، قام العراق بتحديد "تنظيم الاسرة / المباشرة بين الولادات" كأولوية تنموية وطنية خلال السنوات (2012-2015)، حيث انعكس ذلك في وثيقة "السياسة السكانية الوطنية" (2014/وزارة التخطيط) وفي خطة التنمية الوطنية العراقية (2013-2017). في عام 2013، وبدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، وضعت وزارة الصحة استراتيجية متكاملة للصحة الإنجابية وصحة الامهات والاطفال حديثي الولادة واليا فعين (2013-2017). وبيّنت هذه الاستراتيجية توفر ووصول متزايد لخدمات تنظيم الاسرة / المباشرة بين الولادات كواحدة من محصلاتها الرئيسية. وفي عام 2016 وتماشياً مع "الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل واليا فعين (2016-2030)" التي أطلقت حديثاً، قامت وزارة الصحة، بدعم من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، بإجراء مراجعة لاستراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الامهات والاطفال حديثي الولادة واليا فعين للسنوات (2016-2020). إلا أن سلسلة من الازمات وحالات الطوارئ أبطأت تقدم تنفيذ مكونات هذه الاستراتيجيات، وبالتحديد تلك المتعلقة بمكونات تنظيم الاسرة.

ونظراً لما ورد أعلاه، ولأهمية تنظيم الاسرة في صحة الامهات والاطفال ولتنمية العراق، قررت وزارة الصحة زيادة تركيزها على تنظيم الاسرة ووضع استراتيجية وطنية تخص تنظيم الاسرة. ووثيقة الاستراتيجية هذه ستضع أساساً لتطوير خطة العمل الوطنية إلى جانب مع ميزانيتها ومؤشراتها المحددة وستكون بمثابة التوجيه العام لتعزيز برنامج تنظيم الاسرة.

وبناءً على ذلك، أطلقت الوزارة عملية لصياغة استراتيجية محددة مخصصة لبرنامج تنظيم الاسرة. ومن ضمن هذا المنظار، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، حيث نظمت الوزارة سلسلة من الاجتماعات التشاورية وورش العمل لصياغة استراتيجية وطنية لتعزيز وتطوير خدمات تنظيم الاسرة. وشملت هذه السلسلة مدراء البرامج من وزارة الصحة والجهات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الطبية والعلمية. وأسفرت ورش العمل هذه عن خطط متكاملة ضمن استراتيجية الصحة الإنجابية وخطة عمل لبرنامج تنظيم الاسرة / المباشرة بين الولادات (2021-2025).

استراتيجية تنظيم الاسرة / المباشدة بين الولادات (2021-2025)

استناداً الى السياسة الصحية الوطنية (2014-2023)، يتوقع من الاستراتيجية الوطنية للتنظيم الاسرة / المباشدة بين الولادات (2021-2025) أن تكون بمثابة خارطة طريق لتحقيق الأهداف العالمية التالية:

أ) بحلول عام 2030، ضمان الوصول الشامل الى خدمات تنظيم الاسرة ودمج تنظيم الاسرة مع البرامج الأخرى.

ب) بحلول عام 2030، تحقيق الهدف العالمي المتمثل بإنهاء الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الاسرة.

أ. الرؤية:

بحلول نهاية عام 2025، ستدرك كل امرأة في سن الإنجاب، في كل سياق كان، حقوقها في الصحة البدنية والعقلية والرفاهية المتعلقة بالإنجاب وتكون قادرة على المشاركة بشكل كامل في رسم ملامح مجتمع مزدهر ومستدام.

ب. المبادئ التوجيهية:

تماشياً مع "الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال واليافعين (2015-2030) ومجالات عملها"، ستبنى استراتيجية العراق لتنظيم الاسرة والمباشدة بين الولادات/ المبادئ التوجيهية التالية:

1. الاستناد الى حقوق الانسان: تحتفظ كل أسرة بالحق في تحديد حجمها وعدد الأطفال والمباشدة بين أطفالها، بالإضافة الى حقها بالوصول الى المعلومات وتلقي أساليب تنظيم الاسرة التي تمكنهم من تقرير عدد الاطفال مرغوب به.

2. القيادة الدولية: الدولة هي الجهة المسؤولة الرئيسية، أولاً تقديم خدمات تنظيم الاسرة كجزء من حزمة صحة إنجابية متكاملة وفقاً لمعايير الجودة العالية ومجانية للأزواج قليلي الدخل، وثانياً رفع وعي المجتمع حول تداعيات حالات الحمل المبكرة والمتكررة التي تفصل بينها فترات قصيرة.

3. التعاون بين القطاعات: تعزيز "أساليب تنظيم الأسرة والمباشدة بين الولادات" يشكل تحديات متعددة الأبعاد تتطلب بيئة تمكينية لضمان مشاركة أكبر للشركاء غير المختصين بالصحة، بما في ذلك القطاعات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية (المحافظين، ...).

4. الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: على نفس المنوال، من المهم بناء شراكة أقوى من منظمات المجتمع المدني المحلية فضلاً عن القطاع الخاص الصحي.

5. التنفيذ اللامركزي: يجب مواصلة تبني نهج لا مركزي في إدارة الاستراتيجية، يمكن أن يساعد في تحقيق الكفاءة العالية والملكية على مستوى المحافظات وفي الوقت نفسه مراعاة السياق الثقافي المحلي والتحديات والفرص.

6. الشمولية والإنصاف: يجب أن تعتمد الاستراتيجية جميع التدابير ذات العلاقة لتقليل الفجوات والتباينات الى أدنى حد بين المحافظات، وبالتحديد بين الريف والحضر.

7. الاستناد الى الأدلة: من المهم أن يعتمد ويستأنس تصميم وتخطيط وتنفيذ الاستراتيجية على بيانات موثوقة مستمدة من نظام المعلومات الصحية الحالي، فضلاً عن المسوحات الوطنية ذات التحليل المتعمق.

8. القابلية على الاستدامة: لضمان استدامة الجهود، من المهم إشراك مختلف الدوائر/الأقسام في وزارة الصحة وبنفس الأهمية إشراك القطاعات الأخرى ذات الصلة بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني العراقية والقطاع الخاص الصحي.

9. مراعاة النوع الاجتماعي: بالنظر لدور الأزواج في قرار الزوجين حول عدد أطفالهم والمباعدة بينهم واستخدام خدمات تنظيم الأسرة و المباعدة بين الولادات ، يجب إتخاذ وتنفيذ التدابير والاستراتيجيات لتوعية الرجال والشباب /الذكور.

ج. الفئات المستهدفة:

المتزوجين (من الرجال والنساء) في الفئة العمرية الإنجابية والشباب المقبلين على الزواج.

د. الإطار المنطقي الاستراتيجي:

استناداً الى تحليل واقع الحال، والتحليل السببي ، وبناءً على "الركائز الأساسية" لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بالأنظمة الصحية، ستعتمد الاستراتيجية الوطنية على "الإطار المنطقي الاستراتيجي" التالي:

الهدف/الأثر:

تحسين رفاهية النساء والأزواج العراقيين، وخاصة الفئات التي ما تزال وراء الركب، بما في ذلك ممارستهم لحقوقهم في مجال الصحة الإنجابية، البعيدة عن الإكراه والتمييز.

ضمن هذا المنظور سيكون تحقيق هذا "الهدف/الأثر" عن طريق الركيزتين/النتيجتين الاستراتيجيتين اللتين تهدفان الى تقوية/زيادة:

أ) توافر/امكانية الوصول الى خدمات تنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات ذات الجودة (توفير الخدمة)

ب) الطلب على/قبول الوسائل الحديثة لتنظيم الاسرة والمباعدة بين الولادات.